مجتمع

زلزال بقوة 5،8 درجات شرقي إندونيسيا

ضرب زلزال بقوة 5،8 درجات جزيرة في شرق إندونيسيا، أمس الاثنين، كما أفاد المركز الأميركي للمسح الجيولوجي، من دون الإبلاغ عن وقوع أضرار. وضرب الزلزال جزيرة تابات في بحر مالوكا وكان مركزه على عمق 10 كيلومترات. ولم يتم الإبلاغ عن وقوع أضرار أو سقوط ضحايا في الجزيرة التي يناهز عدد سكانها 50 ألف نسمة. وأكدت هيئة الأرصاد الجوية والجيوفيزياء الإندونيسية عدم وجود أي تحذير من حصول موجات مدّ تسونامي. وضرب زلزال بقوة 6،2 درجات جزيرة سولاويسي في يناير/كانون الثاني 2021 مخلفاً أكثر من 100 قتيل. (فرانس برس)

انتشال 11 جثة بعد غرق قارب قبالة ميانمار

انتشل عناصر الإنقاذ 11 جثة بعد غرق قارب كان ينقل زهاء 30 شخصاً في بحر أندمان قبالة السواحل الجنوبية لميانمار، كما أفاد أحد السكان، بينما لا يزال الباقون في عداد المفقودين. وقال راهب من قرية كيوك كار التي أبحر منها القارب، الأحد: «عثرنا على عشر جثث الليلة الماضية (الأحد)، وواحدة صباح اليوم (الاثنين)». وكانت غالبية الركاب من الطلاب العائدين الى مدينة مايك بعد إجازة لأسبوعين في القرية، بحسب الراهب. أضاف أن القارب «كان يحمل أكثر من طاقته الاستيعابية، وغرق». (فرانس برس)

رفض إجلاء عالقين تحت أنقاض غزة

أعلنت وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) أن إسرائيل رفضت طلباً عاجلاً تقدمت به الوكالة لإجلاء العالقين تحت الأنقاض، جراء الإبادة التي ترتكب شمال قطاع غزة. ووفقاً لتصريحات أدلت بها مسؤولة الإعلام في أونروا، إيناس حمدان، فإنّ «الهجوم العسكري في شمال غزة يمنع وصول الناس إلى الضروريات اللازمة لبقائهم، بما في ذلك المياه». وعلى صعيد المنظومة الطبية، قالت حمدان: «في 18 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، تم استهداف اثنين من أصل ثلاثة مستشفيات متبقية في محافظة شمال غزة بشكل مباشر (مستشفيا العودة والإندونيسي)، وهذه الهجمات تفاقم الأزمة الإنسانية التي تشهدها (محافظة) شمال غزة بشكل مقلق للغاية». وطالبت المسؤولة الأممية إسرائيل بـ «السماح للفرق الإنسانية وفرق الإنقاذ بالوصول إلى المرضى والجرحى والمحاصرين دون تأخير، لأن كل دقيقة تأخير تفاقم الكارثة».

وأوضحت حمدان أن «مخيم جباليا مُحاصر منذ أكثر من أسبوعين، ونتلقى معلومات عن عائلات محاصرة في منازلها، والمياه والطعام على وشك النفاد، والصور الواردة من المخيم تظهر السكان يركضون للنجاة بحياتهم، دون وجود مكان آمن للجوء إليه». من جهته، حذر منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، من تفاقم الكارثة الإنسانية أكثر مما هي عليه في القطاع الذي لا يوجد فيه أي مكان آمن.

(الأناضول، العربي الجديد)

طفل مصاب في مخيم جباليا (حمزة قريقع/ الأناضول)

تحرش جنسي في مدارس المغرب

الرباط ـ **عادل نجدي**

أعلن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في المغرب، وهو هيئة استشارية مستقلة مكلفة إبداء الرأي في كل السياسات العمومية والقضايا ذات الطابع الوطني التي تهم ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي، في تقرير أصدره بعنوان «المساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية»، أن «أكثر من ثلث تلاميذ وتلميذات المرحلة الابتدائية تعرضوا لتحرش جنسي، وأكثر من عشر تلميذات في المرحلتين الإعدادية والتأهيلية وقعن ضحايا علاقات جنسية قسرية».

وأشار التقرير إلى أن غالبية مرتكبي العنف الجنسي من الذكور. وأوضح أن 66,3% من التلاميذ الذين تعرضوا لتحرش قالوا إن مرتكبي هذا النوع من العنف هم تلاميذ في المدرسة ذاتها، وقال 22,1% من هؤلاء التلاميذ إن مرتكبي هذا النوع من التحرش تلميذات في المدرسة.

وبالنسبة إلى تلاميذ المرحلة الثانوية، أفاد 70% من التلاميذ بأن من ارتكب التحرش ولد واحد أو أكثر من نفس مدرستهم، بينما صرح 18% منهم بأن بنتاً واحدة أو أكثر من نفس مدرستهم ارتكبت هذا النوع من التحرش. وأورد التقرير ذاته أن البنات في المرحلتين التأهيلية والإعدادية هن الأكثر تعرضاً للعنف الجنسي، ما دفع المجلس إلى التنبيه إلى الحاجة الملحة لاتخاذ تدابير الحماية البنات في الوسط المدرسي. كما أشار التقرير إلى ارتكاب نسبة لا يستهان بها من المدرّسين للتحرش. وأبلغ 5,1% من تلاميذ المدارس الابتدائية و18,7% من تلاميذ المدارس الثانوية أنهم كانوا شهوداً على تحرش جنسي ارتكبه أحد المدرّسين ضد تلاميذ آخرين.

تقول رئيسة جمعية «ما تقيش (لا تلمس) ولدي» غير الحكومية، نجاة أنور، لـ«العربي الجديد»: «تدفع الأرقام المعلنة الجمعية إلى تكرار دق ناقوس الخطر من إشكالية العنف داخل المؤسسات التعليمية، خاصة العنف الجنسي. وتوضح أن كل الإشكاليات التي تناولها التقرير تثير القلق، وتطرح العديد من التساؤلات حول مستقبل المنظومة التعليمية في المغرب». وتوضح أن تقرير المجلس الأعلى للتربية عن التحرش الجنسي وتقديمه إحصاءات مقلقة عن المناخ المدرسي والسلوكيات، استند إلى بيانات تقييم العنف في الوسط المدرسي التي أجرتها الهيئة الوطنية للتقييم عام 2019، وأيضا إلى البحث الوطني حول العنف ضد النساء والرجال الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط (حكومية) في العام ذاته. وتقول أنور إن «هذه البيانات تدفع المنظمة إلى طرح أسئلة عن واقع المناخ المدرسي والسلوكيات داخل المؤسسات التعليمية، ومقدار التعامل بجدية مع إحصاءات عام 2019، وأيضاً عن تفعيل آليات لمواجهة ظاهرة العنف داخل المؤسسات التعليمية. وتشدد على «ضرورة ان تتخذ الجهات المعنية إجراءات عاجلة تستند إلى شكاوى تلقتها منظمة ما تقيش ولدي في شأن العنف بالمؤسسات التعليمية، وتدعو وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة إلى وضع آليات جدية لتقييم واقع العنف داخل المؤسسات التعليمية سنوياً ومعالجته، وعدم إهمال هذا التهديد وباقي الإشكالات التي تضر بالمسار التعليمي للتلاميذ وتؤثر على سلامتهم الجسدية والذهنية والنفسية والاجتماعية».

من جهته، يتحدث رئيس «منتدى الطفولة» في المغرب (غير حكومي) عبد العالي الرامي، لـ«العربي الجديد»، عن ضرورة اتخاذ إجراءات مستعجلة من الجهات المعنية «لأن الإحصاءات المعلنة مخيفة وتدق ناقوس الخطر». ويصف الرامي التحرش الجنسي بالتلاميذ بأنه «ظاهرة خطيرة تهدد المجتمع في ظل إشكالية العنف داخل المؤسسات التعليمية خاصة العنف الجنسي». ويدعو إلى تنفيذ حملات تحسيسية بالفضاءات العامة والمؤسسات التعليمية ومحاربة العنف وتوفير الأمن المدرسي أمام أبواب المدارس والمؤسسات التعليمية. وينص قانون مكافحة العنف ضد النساء وتوسيع دائرة تجريم التحرش الجنسي في المغرب على فرض عقوبة سجن تتراوح بين شهر واحد وستة أشهر، أو دفع غرامة تتراوح بين 200 درهم (20 دولاراً) و10 آلاف درهم (ألف دولار)، أو كلتيهما معاً ضد كل من يُمعن في مضايقة الغير في أماكن عامة أو خاصة بأقوال وإشارات وأفعال ذات إيحاءات جنسية تهدف إلى تحقيق أغراض جنسية، أو عبر توجيه رسائل مكتوبة وإلكترونية، أو عبر اتصالات هاتفية وتسجيلات وصور ذات طبيعة جنسية.

الجريمة في القانون

يعرف القانون المغربي مرتكب جريمة التحرش الجنسي بأنه «كل من أمعن في مضايقة الغير في الفضاءات العمومية أو غيرها بأفعال أو أقوال أو إشارات ذات طبيعة جنسية لأغراض جنسية، أو بواسطة رسائل مكتوبة أو هاتفية أو إلكترونية أو تسجيلات أو صور ذات طبيعة جنسية أو لأغراض جنسية».

تحقيق

تخجل بعض الفتيات والنساء من طلب احتياجاتهن من فوط صحية وغيرها من المستلزمات، في ظل كثرة النواقص، وإن كانت من الضروريات لصحتهن، هن اللواتي يشكون انعدام النظافة وإصابتهن بالأمراض

نازحات لبنان

رعاية خجولة تحرمهنّ مستلزمات النظافة الشخصية والفوط الصحية

بيروت ـ **سارة مطر**

لطالما شكّل موضوع الفوط الصحية ومستلزمات النظافة الشخصية والرعاية الصحية الطارئة إشكالية حقيقية لدى النساء والفتيات بعد تعرّضهن للنزوح والتهجير، من جراء الكوارث الطبيعية أو الحروب والاعتداءات. وفي خضم العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان، ونزوح مئات الآلاف، برز الحديث عن تقصير خطة الطوارئ الوطنية في الاستجابة العاجلة للمساعدات الحيوية، في حين نشطت هيئات المجتمع المدني والمبادرات الفردية في هذا المجال.

وعلى عكس الأزمات والمحن السابقة التي مرت على البلاد، يبدو أن حملات التوعية المتواصلة للجمعيات النسوية في لبنان ساهمت نوعاً ما في تدارك مسألة تهميش النساء والفتيات، ولحظت المساعدات العينية في بعض مراكز الإيواء حاجاتهنّ من الفوط الصحية والملابس الداخلية ومستلزمات النظافة الشخصية. غير أن النازحات في مراكز أخرى واللواتي يقترشن الشوارع والأرصفة ما زلن خارج هذه المعادلة.

ندى المصري، النازحة من منطقة حي السلم في الضاحية الجنوبية لبيروت، تروي لـ «العربي الجديد» حجم المعاناة، هي المصابة بمرض سرطان الثدي. وتقول: «دورات المياه موجودة بعدد محدود جداً، وهي تتّسخ بسرعة جراء كثرة أعداد النازحين. بالكاد أحظى بدور لدخولها أو حتى لتنظيف أسناني. النفايات تتكدس في كل مكان، ولا يمكنني التعرّض للجراثيم. لكن ليس في وسعي أن أحافظ على نظافتي الشخصية وصحتي. وحدها المسكنات التي حصلت عليها تخفّف الألم قليلاً. لكنني لم أتمكن من إعادة تصوير الثدي الشعاعي (الماموغرام) للتأكد من شفائي التام، أما بالنسبة للدورة الشهرية، فقد أدى العلاج الكيميائي إلى توقفها، لكنني طلبت الفوط الصحية اليومية كونها تخفف من الجراثيم، ووسط عدم القدرة على الاستحمام، لكن البعض اعتبرها ترفاً، وعندما بادر أحدهم إلى تأمينها، صارت النساء يتنازعن عليها».

تتحسّر ندى التي تدفر منزلها على حالها وحال شقيقتها. وتقول: «انتهى بنا المطاف في أحد النوادي الليلية في العاصمة، الذي فتح أبوابه لإيوائنا، بعدما قضينا ليلتين في الشارع وليلتين في طوارئ أحد مستشفيات منطقة بعبدا (جبل لبنان). لكننا نشعر بالمذلة والإهانة ونخجل أن نطلب الطعام حتى، فكيف سنطلب مجدّداً الفوط الصحية؟ نعيش اليوم أسوأ الظروف وأقساها علينا».

وتشكو فاطمة، التي نزحت من الضاحية الجنوبية لبيروت إلى مدرسة الدكوانة الرسمية (جبل لبنان)، «النقص الكبير في مياه الاستخدام وعدوى القمل ومشكلة شبكة الصرف الصحي». وتقول لـ «العربي الجديد»: «سلّمونا الفوط الصحية وأدوية الغسيل وأدوات التنظيف. لكن ما هي الجدوى منها مع معاناتنا من شح المياه؟ نحن بحاجة إلى كشف طبي دوري، لا سيما بالنسبة لكبار السن من النساء أو اللواتي يعانين الأمراض المزمنة والمستعصية أو اللواتي أقعدهنّ الزمن على كرسي متحرك. هنّ بحاجة لرعاية خاصة».

من جهة أخرى، تكشف إيلدا قطيش (أم أحمد)، النازحة من الضاحية الجنوبية إلى مدرسة في منطقة عائشة بكار (بيروت)، أن «الوضع مستقر حتى اليوم، لناحية توفير الفوط الصحية وأدوية التنظيف والجلي والغسيل والشامبو وغيرها من مستلزمات النظافة الشخصية، من خلال عدد من الجمعيات الخيرية». تضيف في حديثها لـ «العربي الجديد»: «المدرسة مليئة بالنازحات، ما يزيد الطلب على الفوط الصحية والرعاية الصحية وأدوات النظافة للنساء والفتيات».

ترى الناشطة ستيفاني بو شلحا، من وحدة بناء القدرات والأبحاث في منظمة «أبعاد» (منظمة نسوية لبنانية)، أن التوعية أحدثت الفارق الكبير منذ تفشي جائحة كوفيد-19 في لبنان، إذ صارت الجهات الرسمية وهيئات المجتمع المدني تلحظ حاجات النساء والفتيات، وخصوصاً مستلزمات الدورة الشهرية والنظافة الشخصية. وتقول لـ «العربي الجديد»: «وزعنا كمنظمة عدداً من الفوط الصحية والملابس الداخلية ومعجون الأسنان والمناشف وغيرها من الحاجات الأساسية للنظافة الشخصية للمرأة النازحة. وهي حاجات تصبح أكثر حيوية وسط الظروف اللوجستية والبنى التحتية غير السليمة في مراكز الإيواء». وتأسف كون «بعض مراكز الإيواء لم يلحظ المنظار الجندري وخصوصية المرأة على مستوى توزيع الغرف ودورات المياه. من خلال مشاهداتنا، وجدنا انتهاكات لخصوصية وكسوران المرحاض المحجبة، كما تبين أن بعض مراحيض النساء مخاضة جداً لمراحيض الرجال، ولا مجال للاستحمام فيها، كما أن المراكز غير مجهزة للأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتالي الصعوبات والتحديات كبيرة».

وتشدد الناشطة النسوية على «أهمية التوعية بشأن النظافة الشخصية، خصوصاً في ظل هذه الظروف الصعبة، إذ إن انعدام مستلزمات وسبل النظافة أثناء الدورة الشهرية سيؤدي إلى إصابة النساء والفتيات بأمراض والتهابات وفطريات. الموضوع دقيق وحساس، ويتطلب تغيير الفوطة الصحية كل ساعتين أو ثلاث ساعات، والنظافة والاستحمام». وتشير إلى أن «منظمة أبعاد رصدت حاجات النساء في عدد من مراكز الإيواء في بيروت وجبيل وكسروان (مرحاض المحجبة، كما تبين أن بعض مراحيض النساء مخاضة جداً لمراحيض الرجال، ولا مجال للاستحمام فيها، كما أن المراكز غير مجهزة للأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتالي الصعوبات والتحديات كبيرة).

وتشدد الناشطة النسوية على «أهمية التوعية بشأن النظافة الشخصية، خصوصاً في ظل هذه الظروف الصعبة، إذ إن انعدام مستلزمات وسبل النظافة أثناء الدورة الشهرية سيؤدي إلى إصابة النساء والفتيات بأمراض والتهابات وفطريات. الموضوع دقيق وحساس، ويتطلب تغيير الفوطة الصحية كل ساعتين أو ثلاث ساعات، والنظافة والاستحمام». وتشير إلى أن «منظمة أبعاد رصدت حاجات النساء في عدد من مراكز الإيواء في بيروت وجبيل وكسروان (مرحاض المحجبة، كما تبين أن بعض مراحيض النساء مخاضة جداً لمراحيض الرجال، ولا مجال للاستحمام فيها، كما أن المراكز غير مجهزة للأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتالي الصعوبات والتحديات كبيرة».

وتشدد الناشطة النسوية على «أهمية التوعية بشأن النظافة الشخصية، خصوصاً في ظل هذه الظروف الصعبة، إذ إن انعدام مستلزمات وسبل النظافة أثناء الدورة الشهرية سيؤدي إلى إصابة النساء والفتيات بأمراض والتهابات وفطريات. الموضوع دقيق وحساس، ويتطلب تغيير الفوطة الصحية كل ساعتين أو ثلاث ساعات، والنظافة والاستحمام». وتشير إلى أن «منظمة أبعاد رصدت حاجات النساء في عدد من مراكز الإيواء في بيروت وجبيل وكسروان (مرحاض المحجبة، كما تبين أن بعض مراحيض النساء مخاضة جداً لمراحيض الرجال، ولا مجال للاستحمام فيها، كما أن المراكز غير مجهزة للأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتالي الصعوبات والتحديات كبيرة».

وتشدد الناشطة النسوية على «أهمية التوعية بشأن النظافة الشخصية، خصوصاً في ظل هذه الظروف الصعبة، إذ إن انعدام مستلزمات وسبل النظافة أثناء الدورة الشهرية سيؤدي إلى إصابة النساء والفتيات بأمراض والتهابات وفطريات. الموضوع دقيق وحساس، ويتطلب تغيير الفوطة الصحية كل ساعتين أو ثلاث ساعات، والنظافة والاستحمام». وتشير إلى أن «منظمة أبعاد رصدت حاجات النساء

الفوط الصحية وأدوات النظافة من الأساسيات بالنسبة للنساء في مراكز الإيواء (إبراهيم شلهوب/فرانس برس)

1,400,000
هو العدد التقريبي للنازحين في لبنان جراء العدوان الإسرائيلي المتصاعد منذ 23 سبتمبر/ أيلول الماضي.

رحلة شاقة لتجهيز وجبة طعام في غزة

مراحل عدة وشاقة تسبق القدرة على إعداد اي وجبة طعام في قطاع غزة، جراء شح معظم المواد التي يحتاج إليها الاهالي، ليقضوا ساعات طويلة في البحث عن هذه المقومات

غزة ـ **علاء الحلو**

تتعاظم الأزمات التي تواجه الفلسطيني أنس الكيلاني، والذي نزح قسراً من شمالي مدينة غزة نحو المحافظة الوسطى، حتى أصبح عاجزاً عن طهي طعام أسرته جراء نفاد الغاز المخصص للطهي وصعوبة الحصول على الأخشاب والحطب، البديل الوحيد لتجهيز وجبات الطعام اليومية.

ويخوض النازحون الفلسطينيون رحلة طويلة وشاقة للحصول على الحطب الذي تضاعفت أسعاره بفعل حالة الشح الشديد، كما تتزايد تداعيات إغلاق المعابر السلبية يوماً بعد الآخر جراء ما يخلفه ذلك الإغلاق من نقص شديد في كل المتطلبات الأساسية. ويواجه النازحون أزمات حادة ومركبة منذ بدء الحرب، بسبب النقص الشديد في مختلف المتطلبات والبدائل التي من شأنها التخفيف من حدة الأزمة، بسبب الطلب المتزايد وسط حالة كبيرة من الشح، نتيجة تكدس النازحين في مناطق محددة تطلق عليها «مناطق إنسانية آمنة» على الرغم من افتقارها إلى مختلف المقومات.

ويعاني الفلسطينيون منذ بدء العدوان في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، سياسة تشديد الخناق التي تستهدف كل الاحتياجات اليومية، وقطع إمدادات الكهرباء والمياه، ومنع دخول المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية والأدوية والمستهلكات الطبية، فضلاً عن منع دخول البضائع، ما سبّب نقصاً حاداً أدى إلى تضاعف أسعارها عشرات المرات مقارنة بالأسعار المعتادة.

ويقول الكيلاني لـ «العربي الجديد» إنه ترك بيته مجبراً بكل ما فيه من تجهيزات وأثاث وأنابيب غاز بسبب الأحزمة النارية التي استهدفت منطقة الأمن العام شمالي مدينة غزة، والطلب الإسرائيلي المتكرر بضرورة الإخلاء نحو المناطق الجنوبية والوسطى، وقد فوجئ بانعدام كل مقومات الحياة فيها وفي مقدمتها الطعام والماء والمأوى الآمن والمريح.

ويبين الكيلاني أن النقص وصل إلى أدق تفاصيل المتطلبات المعيشية المتعلقة بتوفير الخضار أو البقوليات، والتي بات يجد صعوبة بالغة في إيضاحها لعدم امتلاكه قارورة غاز، إلى جانب شح الحطب والأخشاب نتيجة اعتماد الفلسطينيين عليها بشكل كامل في صناعة الخبز وطهي الطعام.

من جهته، يلفت الفلسطيني أشرف أبو مسامح إلى أن تحضير وجبة طعام واحدة في ظل العدوان الإسرائيلي يمر في العديد من المراحل الشاقة، بدءاً بتوفير المال، وشراء الطعام والأدوات المطبخية بأسعار مرتفعة، وصولاً إلى توفير الطريقة التي يتم من خلالها طهي الطعام، سواء عبر شراء غاز الطهي بأسعار خيالية، أو تأمين الحطب والخشب من المنازل المدمرة ومن أماكن بعيدة. ويبين أبو مسامح لـ «العربي الجديد» أن الأزمة لا تنتهي عند حد توفير الحطب، إذ يبدأ تحدٍّ آخر يتمثل في إشعاله بسبب رداءة الأصناف المتوفرة وبكميات شحيحة، إلى جانب إيجاد المكان المناسب لإشعاله بعيداً عن خيام النزوح، فيما يسبب الدخان الكثيف ضرراً صحياً بالغاً داخل الخيام الخشبية والبلاستيكية التي تعاني سوء التهوية بفعل إغلاقها المحكم تفادياً للبرد القارس.

ويشير أبو مسامح إلى التداعيات الخطيرة لإشعال النار بالقرب من الخيام البلاستيكية المعرضة للحرق، والتي باتت سوداء بفعل الدخان الكثيف، الذي سبّب أضراراً صحية لأطفاله الذين يعانون السعال المتواصل بسبب التأثير المباشر للدخان المتصاعد على الجهاز التنفسي.

أما الفلسطيني إياد شنيورة، فيجبر على الخروج برحلة شاقة للبحث عن الحطب والأخشاب في الطرقات، أو بجوار المباني والمنازل المقصوفة، فيما يدفعه الشح الشديد فيها إلى جمع الأوراق والكارتون والنايلون والبلاستيك، على الرغم من الضرر البليغ الذي يسبّبه الدخان الأسود الناتج عن إشعال تلك المواد المسرطنة. ويلفت شنيورة الذي اضطر إلى إقامة خيمته بالقرب من شاطئ بحر مدينة دير البلح وسط قطاع غزة، لـ «العربي الجديد»، إلى مجموعة تأثيرات إضافية تزيد من صعوبة طهي الطعام لأسرته المكونة من خمسة أفراد، هو الذي يعاني بسبب صعوبة الطريق بسبب بعد خيمته عن الشارع العام واضطراره إلى نقل حمله الثقيل يدوياً، وانطفاء النار المتكرر بفعل الرياح الساحلية القوية.

ويشير شنيورة إلى عدم قدرته على تخزين كميات من الحطب بسبب الرطوبة العالية التي تصيبها وتزيد من صعوبة إشعال النار، ما يدفعه إلى شراء أو جمع الكميات التي تكفيه ليوم أو يومين، الأمر الذي يبقيه على مدار الوقت داخل دائرة القلق من عدم القدرة على توفير الحطب لطهي الطعام لأسرته.

وتتزايد التحديات التي تواجه النازحين الفلسطينيين منذ أكثر من عام بفعل الملاحقة الإسرائيلية الدائمة لمختلف المتطلبات الأساسية وبدائلها، ما يسبّب تضاؤل قدرتهم على توفير أبسط المقومات المعيشية اليومية، في ظل تواصل حرب الإبادة التي أدت إلى استشهاد وفقدان وإصابة ما يزيد عن 150 ألف فلسطيني.

تعداد الخبز (أشرف أبو عمرة/ الأناضول)

تعدّ وجبة طعام لعائلتها بما تيسر (إياد البابا/ فرانس برس)

تونس... اتجاه إلى إقرار الحماية الاجتماعية لعاملات القطاع الزراعي

تتّجه تونس نحو تعزيز الحماية الاجتماعية للنساء في القطاع الزراعي عبر إنشاء «صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات»، في حين تتوالى الحوادث المهنية التي تودّي بهنّ إلى الموت أحياناً

تونس ـ **إيمان الحامدي**

في إطار مشروع قانون موازنة لعام 2025 الذي أحالته الحكومة التونسية على البرلمان، يأتي قرار إنشاء أوّل «صندوق للحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات»، من شأنه أن يضمن التغطية الاجتماعية للنساء في القطاع الزراعي، وكذلك المساعدة في تحقيق الدمج الاقتصادي في إطار نظام الحماية الاجتماعية للعاملات في القطاع الزراعي. تمثّل النساء العاملات في القطاع الزراعي نحو 60% من اليد العاملة النشطة في هذا القطاع الذي يوفّر قوت كثير من التونسيين، غير أنهنّ لا يتمتّعن بأيّ حقوق اجتماعية ولا بتأمين خاص بالصحة المهنية ولا بحوادث العمل. وكان إنشاء آلية لحماية النساء المزارعات اجتماعياً مطلباً أساسياً لـ «الديناميكية النسوية» التي تضمّ عدداً من الهيئات المدافعة عن المرأة، وكذلك للمنظمات المدنية التي طالبت بضرورة القطع مع الهشاشة الاقتصادية كما الاجتماعية للمزارعات وتوفير آليات حماية مستدامة لفائدتهنّ. وفقاً للمشروع الذي قدّمته حكومة تونس إلى البرلمان، من المتوقّع أن يموّل «صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات» بمنحة مباشرة من الدولة، ومعاليم (رسوم) ستوظف على أقساط التأمينات وخدمات الفحص الفني للعربات والخطايا (المخالفات) المرورية.

يهدف «صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات» إلى إرساء نظام لفائدة العاملات في القطاع الزراعي يضمن لهنّ التغطية الصحية والتأمين ضدّ حوادث العمل والأمراض المهنية مع جراية تقاعد، إلى جانب مساعدتهنّ في الاستفادة من برامج الدمج الاقتصادي. يفيد مؤشّر التنمية الزراعية في تونس، الذي نشرته وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، بأنّ المرأة الريفية تمثّل نسبة 35% من مجموع النساء التونسيات ونحو 58% من اليد العاملة في الريف. لذلك فإنّ المرأة الريفية حلقة أساسية في مجال الزراعة، سواء من خلال قوة عملها أو مساهمتها في أمن البلاد الغذائي.

في هذا الإطار، تقول الناشطة النسوية، ريم بن بلقاسم، إنّ «من المهم جداً وضع آليات تساعد في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء العاملات في القطاع الزراعي». وتوضح لـ «العربي الجديد» أنّ «إنشاء صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات قد يرمّم شيئاً من الماسي التي عاشتها المزارعات التونسيات من جرّاء الحوادث المرتبطة بالعمل التي تعرّضن لها، ومن جرّاء تعرّضهنّ للعنف الاجتماعي كما الاقتصادي».

تشير بن بلقاسم إلى أنّ «إنشاء الصندوق تأخّر كثيراً، غير أنّه يبقى قراراً جيداً قد يساعد الأجيال الجديدة من العاملات في قطاع الزراعة في حفظ حقوقهنّ المهنية». تضيف أنّ «هؤلاء العاملات يتعرّضن للعنف الاقتصادي، وبعانين كذلك الظلم على مستويات عديدة»، بالتالي فإنّ «الحاجة إلى إصلاحات اجتماعية في هذا القطاع صارت أكثر إلحاحاً، من أجل ضمان المساواة والعدالة الاجتماعية وضمان مستوى عيش لائق لآلاف النساء العاملات في القطاع الزراعي». وتتابع أنّ «نقل العاملين والعاملات في القطاع الزراعي بتونس قضية اجتماعية واقتصادية تؤثّر على معيشة شريحة اجتماعية بأكملها».

تجدر الإشارة إلى أنّ عشرات العاملات في القطاع الزراعي يقعْنَ سنوياً ضحايا حوادث مرور، وقد سجّل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 50 وفاة وأكثر من 700 إصابة ذات صلة، ما بين عام 2015 وأوائل عام 2021. وبحسب إحصاءات، أجريت ما بين عامَي 2020 و2022، سُجّل وقوع 50 ضحية في حوادث مرور، فيما وُثّق 11 حادثاً في عام 2024 الجاري، راحت ضحيتها ثماني نساء من بينهنّ قاصرة. وتُعَدّ الحوادث المرتبطة بنقل العاملات في القطاع الزراعي من أكثر ما يعرفه الناس عن المخاطر التي تهدّد هؤلاء العاملات، وذلك بفضل التغطية الإعلامية التي تُخصَّص لتلك الحوادث، بالإضافة إلى النوعية التي قامت بها جمعيات عدّة على نطاق واسع في السنوات الأخيرة في تونس.

ترى بن بلقاسم أنّ «للنساء دوراً رئيسياً في تحقيق الأمن الاقتصادي للعائلات الأكثر فقراً، إذ يخصّصن جزءاً مهماً من دخلهنّ لتوفير الغذاء والصحة والتعليم لأفراد أسرهنّ، بما في ذلك الأطفال». لكنّ الناشطة النسوية تلفت إلى أنّ «الاعتراف الاجتماعي بدورهنّ محدود جداً، الأمر الذي أخّر لسنوات كلّ الحلول المطروحة لحمايتهنّ اجتماعياً وتوفير الحدّ الأدنى من مقوّمات الضمانة المهنية لهنّ». وتبيّن أنّ هؤلاء العاملات «لا يملكنَ إلا 4% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية، و17% منهنّ فقط ينتمين إلى فئة العمّال الثابتين. وحتى مع زيادة حضورهنّ في إطار إجمالي اليد العاملة في القطاع الزراعي، فإنّ عملهنّ يظلّ هشّاً بسبب طبيعته غير المستقرّة أو الموسمية وكذلك أجره المنخفض جداً».

تشدد جمعيات على أهمية التوعية بشأن النظافة الشخصية

باتت هيئات المجتمع المدني تلحظ حاجات النساء والفتيات

تمثّل النوتسيات في القطاع الزراعي نحو 60% من اليد العاملة النشطة

17% فقط من المزارعات في تونس ينتمين إلى فئة العمّال الثابتين

عاملات في القطاع الزراعي بالقيروان وسط تونس (فتحي بلعيد/ فرانس برس)